

المحور الأول: مدخل عام إلى الإدارة المالية

أولاً: مفهوم الإدارة المالية

يمكن تصنيف وظائف أي مؤسسة إلى أربعة وظائف أساسية، أي أن هناك أربع دعائم أساسية لنجاح أي مؤسسة وهي كالتالي:

وظيفة الإنتاج: تركز على إنتاج السلع والخدمات.

وظيفة التسويق: تهتم بتعريف المستهلكين بالسلعة أو الخدمة ومن ثم إقناعهم بشراءها.

وظيفة التمويل: توضح تخطيط كيفية الحصول الأموال لإقامة استثمارات المؤسسة.

وظيفة الأفراد: تقوم بتلبية احتياجات المؤسسة من الأيدي العاملة المؤهلة والمتخصصة.

وتعتبر الوظيفة المالية من أهم الوظائف في المؤسسة، حيث أن المؤسسة لا تستطيع أن تمارس أنشطتها دون توفر الأموال اللازمة لذلك.

ويمكن تعريف الإدارة المالية كالتالي:

الإدارة المالية كعلم:

هي مجموعة الدراسات التي تهتم بدراسة أفضل السبل للحصول على التمويل واستخدام هذه الأموال من أجل تحقيق الهدف الأساسي للمؤسسات وهو تعظيم القيمة السوقية للمؤسسة.

الإدارة المالية كوظيفة:

عبارة عن مجموعة الأنشطة التي تقوم بها الوحدة الإدارية من أجل الحصول على الأموال والاستخدام الأمثل لهذه الأموال، من أجل تحقيق الأهداف المرسومة، أي أنها عملية اتخاذ القرارات المتعلقة بالحصول على الأموال بالشكل الأمثل واستثمار هذه الأموال بكفاءة بما يكفل تعظيم القيمة السوقية للمؤسسة أو تعظيم ثروة المساهمين، وبالتالي المساهمة في تحقيق الهدف الرئيسي للمؤسسة وهو البقاء والنمو والاستمرارية.

الإدارة المالية كوحدة إدارية:

عبارة عن مجموعة من الأشخاص الذين يقومون بتنفيذ الأنشطة والاعمال المتعلقة بالحصول على الأموال واستخدام هذه الأموال لتحقيق الأهداف المسطرة.

ثانياً: خصائص الإدارة المالية:

- تتميز وظيفة الإدارة المالية عن غيرها من الوظائف الأخرى في المؤسسة بما يلي:
- أنها تتغلغل في جميع أوجه نشاط المؤسسة فلا يمكن تصور أي نشاط تقوم به إدارة المؤسسة أو أي من أقسامها بمعزل عن النواحي المالية.
- إن القرارات المالية قرارات ملزمة للمؤسسة في معظم الأحيان، الأمر الذي يستلزم الحرص الشديد عند اتخاذ هذه النوعية من القرارات.
- بعض القرارات المالية تعتبر قرارات مصيرية تؤثر في نجاح المؤسسة وقدرتها على الاستمرار في السوق، مثل قرارات الاندماج أو الاقتراض أو الاستثمار في بعض أنواع الأصول.
- إن نتائج القرارات المالية لا تظهر سريعاً بل تأخذ وقتاً أطول مما يؤدي إلى صعوبة إصلاح الخطأ إذا كانت القرارات المالية خاطئة.

ثالثاً: أهداف الإدارة المالية:

تستمد الإدارة المالية في أهدافها من الأهداف الأساسية التي تسعى المؤسسة الاقتصادية إلى تحقيقها، فالهدف العام لأي مؤسسة هو البقاء والنمو والاستمرار، ولكي تحقق المؤسسة الاقتصادية هذا الهدف تسعى إلى تحقيق أهداف مساندة أخرى وهي:

1- تعظيم الأرباح:

يعتبر هدف تعظيم الأرباح أحد المعايير التي تستطيع به الحكم على فاعلية القرارات في المؤسسة الاقتصادية، ولذلك تقوم المؤسسة بتبني القرارات والأعمال التي تؤدي إلى زيادة الأرباح، وتبتعد عن تلك التي تؤدي إلى تقليلها، كما نعني بتعظيم الأرباح تحقيق المستوى الذي لا يقل عن المستوى الذي حققه المؤسسات المماثلة والتي تتعرض لنفس الظروف ونفس درجة المخاطرة، وتستطيع الحكم على فاعلية القرارات في مؤسسة ما من خلال حجم الأرباح المتحقق، ويعني ذلك أن قرارات الاستثمار والتمويل وتوزيع الأرباح يتم توجيهها لتناسب هدف تعظيم الأرباح.

2- تعظيم القيمة السوقية للمؤسسة الاقتصادية:

لقد تبين من خلال العديد من الدراسات والأبحاث أن هدف تعظيم الأرباح هو هدف قصير الأجل لأنه يتجاهل العديد من المتغيرات ذات أهمية كبيرة هي: توقيت العائد، التدفقات النقدية، القيمة الزمنية للنقود،

والمخاطرة، لذلك لا بد من الاعتماد على هدف آخر يأخذ بعين الاعتبار جميع العوامل السابقة، وبشكل عام فإن القرارات المالية لا بد أن يتم اتخاذها في ضوء تحقيق هدف تسعى إدارة المؤسسة إلى تحقيقه باستمرار، وهو تطوير وتوزيع الموارد المتاحة بكفاءة على المدى الطويل من أجل تعظيم قيمة المؤسسة وبالتالي تعظيم ثروة المساهمين، وبالتأكيد فإن تحقيق هذا الهدف يكون من خلال تعظيم أسعار أسهم المؤسسة في السوق، تعتبر القيمة السوقية للمؤسسة الوجه الآخر لهدف تعظيم الثروة وه تعكس وجهة نظر جميع المشتركين في السوق المالي، وبالتالي فإن تقييم المؤسسة في السوق يؤخذ بعين الاعتبار الأرباح المحققة فعلا والأرباح المتوقع الحصول عليها والقيمة الزمنية للنقود، إضافة إلى تقدير مدى توافر الإيرادات للمؤسسة ودرجة الخطر التي تتعرض لها وسياسة توزيع الأرباح ومعدل العائد على الاستثمار، وكل ذلك ينعكس على تقييم سعر السهم في السوق الذي يتأثر بتعظيم القيمة السوقية للمساهمين وللمؤسسة.

3- تحقيق التوازن بين الربحية والسيولة:

إن تحقيق السيولة الملائمة والربح الملائم هدفان متعارضان، فيسعى المدير المالي للحصول على الربح عن طريق توظيف الأموال واستثمارها بحيث لا يهمل هدف السيولة، علما بأن النقد الجاهز هو أكثر الأصول سيولة لكنه لا يحقق في المقابل أي ربح بدون تشغيله، كما أن تحقيق الربح هو مصلحة كبيرة للمؤسسة يمكنها من التوسع والنمو، وقد يكون دافعا لزيادة الاستثمارات في الأموال، ولكن المدير المالي يجب أن يكون حذرا في ذلك لأن هذا قد يزيد من حجم الالتزامات على المؤسسة، لذلك نجد أن المدير المالي يواجه مشكلة الموازنة بين عوامل الربحية وعوامل السيولة، ولهذا يجب عليه أن يستعمل مهارته في توجيه الاستثمارات وتوظيف الأموال دون المساس بسمعة المؤسسة وعدم تجميد غير ضروري لهذه الأموال.

رابعا: وظائف الإدارة المالية:

تتمثل وظائف الإدارة المالية في ثلاثة وظائف أساسية وهي:

1- وظيفة التخطيط المالي:

يمكن النظر إلى التخطيط المالي على أنه "مجموعة الإجراءات الضرورية لتحديد الأهداف المالية سواء على المدى المتوسط والطويل للقرارات المالية، التي تضم قرارات الاستثمار وقرارات التمويل وقرارات توزيع الأرباح.

2- وظيفة اتخاذ القرارات:

إن جوهر عمل الإدارة المالية يركز بدرجة كبيرة على عملية اتخاذ القرارات المالية، ومضمونها يدور حول تحقيق هدف استراتيجي متمثل في تعظيم القيمة السوقية للمؤسسة، وعلى الرغم من عدم وجود نم نموذج واحد لشكل القرار المالي الذي تلجأ إليه الإدارة المالية إلا أن مضمونه عادة يكون متماثل في غالبية المؤسسات الاقتصادية، حيث تتوزع هذه القرارات بين قرارات الاستثمار، قرارات التمويل، وقرارات توزيع الأرباح.

3- وظيفة الرقابة المالية:

تعرف الرقابة المالية على أنها "مراجعة العمليات المالية التي تتمثل في مراجعة المصروفات والإيرادات خلال استثمارها واستردادها باستمرار للتحقق من أن تدفق الأموال النقدية يتم طبقاً للخطة ممثلة في الموازنات النقدية، وأن الانحرافات قد تم معالجة أسبابها في الوقت المناسب حتى تسير المؤسسة بنجاح من الناحية المالية دون مشاكل وأن يحسن استثمار المال للوصول إلى أكبر كفاية."

خامساً: التطور التاريخي للإدارة المالية:

تطورت الإدارة المالية تطوراً ملحوظاً ولقد كان هذا التطور من الأمور الضرورية لمواجهة التحديات المتزايدة التي تواجه المؤسسات، وفيما يأتي تطور الإدارة المالية من بداية القرن العشرين إلى سنة 2020:

- بداية القرن العشرين:

ركزت الإدارة المالية على الأمور المتعلقة بطرق وإجراءات تدبير الموارد المالية وإصدار العديد من الأوراق المالية لتمويل الاستثمارات، وذلك من أجل التوسع، وكذلك المسائل القانونية المتعلقة بالاندماج وخلق المؤسسات الجديدة.

- بداية الثلاثينات "1929-1933":

عانت المؤسسات والأسواق من أزمة الكساد الكبير وتدني الأرباح بشكل حاد، لذلك ركزت الإدارة المالية على الأمور المتعلقة بقضايا الإفلاس وإجراءاته، والكيفية التي يتم من خلالها إعادة التنظيم والتصفية، والاهتمام بالسيولة والمحافظة عليها.

- الأربعينات والخمسينات:

في هذه الفترة اهتمت الإدارة المالية بدراسة الرقابة الداخلية وتخطيط التدفقات النقدية، والاهتمام بالمسائل الكمية كالتحليل المالي عند اتخاذ القرارات المالية.

- نهاية الخمسينات وأوائل الستينات:

ركزت الإدارة المالية على الأمور المتعلقة بالسياسات والقرارات التي تؤثر على قيمة المؤسسة في السوق، والاهتمام بالاستثمار في الأصول المالية وغير المالية، وذلك بفضل نظرية المحفظة التي وضع أساسها هاري ماركويتز.

- في الستينيات:

اهتمت الإدارة المالية بالأمور المتعلقة بدراسة تكلفة رأس المال، وذلك نتيجة للدراسات الرائدة في حقل الإدارة المالية التي قدمها الثنائي موديكلياني وميلر، ودراسة نموذج تسعير الأصول الرأسمالية الذي وضعه كل من شارب و لينتر وموسني.

- في السبعينات:

تعرض نموذج تسعير الأصول الرأسمالية لتحديات نتيجة لظهور نظرية التسعير بالمراجعة، وظهور نموذج تسعير الاختيار لتقييم الأصول المالية.

- في الثمانينات:

في هذه الفترة اهتمت الإدارة المالية بالتضخم وتأثيره على أسعار الفائدة والضرائب وتأثيرها على الدخل، وتكلفة الوكالة والإفلاس وتأثيرها على هيكل رأس المال.

- في التسعينات:

ركزت الإدارة المالية على الميزانية التقديرية الاستثمارية السليمة أخذا بعين الاعتبار المخاطر التي تتعرض لها المؤسسة، والمشاركة في صنع القرارات المالية المتعلقة بالتمويل والاستثمار وتوزيع الأرباح.

- في نهاية التسعينات وحتى الوقت الحاضر:

ركزت الإدارة المالية على الأمور المتعلقة بالتكنولوجيا المالية نتيجة للتطور التكنولوجي والعولمة، والاهتمام بأبعاد التنمية المستدامة والحوكمة.